

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات ، ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، باسم المبيضين

المميز:

وكيله المحامي

المميز ضده: الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٤/١/٧ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة
الجنايات الكبرى في القضية الجنائية رقم ٢٠١٣/٦٩٨ تاريخ ٢٠١٣/١٠/٢٤ والمتضمن
تجريم المميز بجناية هناك العرض بحدود المادة ٢/٢٩٨ من قانون العقوبات والحكم عليه
بوضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز للأسباب التالية :

١- أخطأت المحكمة بالنتيجة التي توصلت إليها حيث جاء قرارها مخالف للقانون
والأصول ومجحفاً بحق المميز حيث أخطأت المحكمة في تطبيق نص القانون
وتأويله باعتمادها على أقوال المشتكية التي أخذت أقوالها على سبيل
الاستدلال .

٢- أخطأت المحكمة بتطبيق القانون من عدم ذكرها في القرار المميز أن المشتكية أخذت
أقوالها على سبيل الاستدلال ولم تبين المحكمة في قرارها البيئة التي تؤيد شهادتها .
٣- أخطأت المحكمة بتجريم المميز حيث لا يوجد بيئة تربط المتهم بالجرم المسند إليه .
٤- أخطأت المحكمة بالنتيجة التي توصلت إليها من خلال استخلاصها للقصد الجرمي
من أقوال المشتكية التي يثور الشك في صحتها .

٥- أخطأت المحكمة في وزن البيئة ولم تزن البيئة وزناً دقيقاً .

وبتاريخ ٢٠١٤/١/٨ وبكتابه رقم ٢٠١٤/٣٤ رفع مساعد النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى ملف القضية رقم ٢٠١٣/٦٩٨ المفصولة بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢٤ إلى محكمتنا وعملاً بالمادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى مبدئياً أن الحكم الصادر بحق المتهم قد جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعة وتسبباً وعقوبة ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة ٢٧٤ من الأصول الجزائية طالباً تأييده .

وبتاريخ ٢٠١٤/١/١٩ وبكتابه رقم ٢٠١٣/٤/٢ طلب مساعد رئيس النيابة العامة في مطالعته الخطية قبول التمييز شكلاً ورد التمييز موضوعاً وتأييد القرار المميز .

القرار

بالتدقيق والمداولة يتبين أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت وبقرارها رقم ٢٠١٣/٤٤٠ تاريخ ٢٠١٣/٤/٢ قد أحالت المتهم

ليحاكم لدى محكمة الجنايات الكبرى عن تهمتي :

- ١- جناية هتك العرض بحدود المادة ٢٩٨/١ من قانون العقوبات .
 - ٢- جنحة المداعبة المنافية للحياء بحدود المادة ٣٠٥/١ من قانون العقوبات .
- نظرت محكمة الجنايات الكبرى الدعوى وبعد استكمال إجراءات التقاضي أصدرت حكماً برقم ٢٠١٣/٦٩٨ تاريخ ٢٠١٣/١٠/٢٤ توصلت فيه إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية:

المجني عليها
البالغة من العمر اثنتي عشرة سنة تربطها بالمتهم
وقاد علاقة غرامية حب من خلال لقاءات متكررة بينهما وإنه في الشهر الثالث من عام ٢٠١٣ وأثناء خروج المجني عليها من المدرسة التقت بالمتهم خلف مدرسة أبونصير وأثناء اللقاء قام المتهم بتقبيل المجني عليها على فمها ورقبتها حيث قام بوضع يده على فرجها من تحت البنطلون وإدخال يده إلى صدرها من الداخل وبعدها بثلاثة أيام التقى المتهم بالمجني عليها في المكان نفسه وقام بتقبيلها على فمها ووضع يده من تحت ملابسها وقام بالضغط على فرجها كما قام المتهم بتقبيل المجني عليها على فمها ووجها .

وبتطبيق المحكمة للقانون على الواقعة التي اقتصت بها قضت بما يلي :

١- عملاً بالمادة ١٧٧ من الأصول الجزائية إدانة المتهم بجنحة المداعبة المنافية للحياة بحدود المادة ١/٣٠٥ من قانون العقوبات والحكم عليه بالحبس لمدة سنة واحدة والرسوم .

٢- عملاً بالمادة ٢٣٦ من الأصول الجزائية تجريم المتهم بجناية هتك العرض بحدود المادة ١/٢٩٨ من قانون العقوبات مكررة مرتين والحكم عليه بوضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس سنوات والرسوم عن كل جناية .

٣- عملاً بالمادة ٧٢ من قانون العقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحقه لتصبح وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف وعدم الأخذ بالأسباب المخففة التقديرية كون المجني عليها لم تبلغ الثامنة عشرة من عمرها .

لم يرتض المحكوم عليه بهذا القرار قطع فيه تمييزاً .

كما رفع مساعد النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى أوراق القضية إلى محكمتنا عملاً بالمادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى طالباً تأييده .

وعن أسباب التمييز جميعها الدائرة حول الطعن في وزن البينات وتقديرها وسلامة النتيجة التي انتهى إليها القرار المميز .

فمن استعراض محكمتنا لأوراق الدعوى وبيناتها والقرار المميز بصفتها محكمة موضوع نجد :

١- من حيث الواقعة :

فقد أشارت محكمة الجنايات الكبرى إلى البيئة التي اعتمدتها في تكوين قناعتها بقرارها المميز واقتطعت أجزاء منها أثبتتها في منته وهي بيئة قانونية لها أصلها الثابت في أوراق الدعوى تؤدي للنتيجة التي انتهت إليها والتي نقرأها عليها والثابتة بأقوال المجني عليها واعتراف المميز ضده لدى الشرطة والتي قدمت النيابة على أخذها بطوعه واختياره وهذه البيئة تكفي للاقتناع بأن المتهم ارتكب ما اسند إليه .

٢- من حيث التطبيقات القانونية :

فإن فعل المتهم المتمثل بتقبيل المجني عليها التي لم تبلغ الخامسة عشرة من عمرها على فمها ورقبتها ومن ثم وضع يده من تحت الملابس على صدرها وفرجها مكررة مرتين تشكل بالتطبيق القانون سائر أركان وعناصر جنائية هناك العرض بحدود المادة ١/٢٩٨ من قانون العقوبات مكررة مرتين وإن فعله المتمثل بتقبيل المجني عليها على فمها ورقبتها يشكل جنحة المداعبة المنافية للحياء بحدود المادة ١/٣٠٥ من قانون العقوبات.

وإن أفعال المتهم قد استطالت إلى عورة المجني عليها والتي يحرص سائر الناس على سترها والحفاظ عليها وخدشت عاطفة الحياء العرضي لديها كما انتهى لذلك القرار المميز .

٣- من حيث العقوبة :

إن العقوبة المفروضة على المتهم تقع ضمن الحدود القانونية وعليه فإن محكمتنا تقرر محكمة الجنايات الكبرى على النتيجة التي توصلت إليها وتؤيدها في قرار التجريم والحكم الأمر الذي يتعين معه رد هذه الأسباب .

وحيث إن القرار المميز حكماً قد جاء مستجمعاً لمقوماته ومشتماً على أسبابه وخالياً من عيب مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه فإنه يتعين تأييده .

لذلك نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز .

قراراً صدر بتاريخ ٣ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٠١٤/٤/٣ م.

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق / غ.د.